

معهد صندوق الإيداع والتدبير وبرنامج « 212Founders » التابع لصندوق الإيداع والتدبير للاستثمار يتطرقان لمستقبل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية (Fintechs) بالمغرب

في إطار الموعد الثاني من سلسلة ندواته « نظرات نحو المستقبل » للدورة 2021، نظم معهد صندوق الإيداع والتدبير يوم 25 مايو لقاء عن بعد خصص لمقارنة المنظومة البيئية المغربية للمقاولات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية (fintechs)، وذلك بشراكة مع برنامج « 212Founders » التابع لصندوق الإيداع والتدبير للاستثمار.

أشرف على تسيير هذا اللقاء، الذي نظم بتقنية المناظرة عن بعد، يوسف مامو، مدير برنامج « 212Founders » - صندوق الإيداع والتدبير للاستثمار، كما جمع أربعة خبراء تبادلوا التجارب والأراء حول موضوع « أي مستقبل للمقاولات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بالمغرب ؟ »، وهم :

- عبد الكريم، أكومي، مدير قطب خدمة البناء والقنوات البديلة لدى بنك القرض العقاري والسياحي؛
- عبد السلام العلوى الإسماعيلي، مدير عام HPS؛
- ياسين الركراكي، خبير في التكنولوجيا المالية (fintechs) وإطار مسیر سابق في شركة « Alipay »، الفرع التمويلي لمجموعة « Alibaba »؛
- جان ميشيل هيويت، شريك في مكتب الخبرة « Bearing point ».«

من خلال تسليط الضوء على المنظومة البيئية للتكنولوجيا المالية (fintechs) بالمغرب، أبرز اللقاء منظورا جديدا بشأن عمق السوق المغربية وطبيعة التفاعلات بين مختلف الفاعلين وإكراهات وآفاق تطور هذا القطاع.

وشكل اللقاء مناسبة لطرح عدة تساؤلات، على الخصوص تلك التي تتعلق بتطوير وتغيير عادات البناء، ومرنة الفاعلين المتواجددين، إضافة إلى الجوانب المتعلقة بالتنظيم والتقنيين. كما شكل اللقاء فرصة للتباذل حول متطلبات نجاح تدابير المراقبة التي يجب اعتمادها لإعداد الظروف الملائمة لابشاق المنظومة البيئية لصناعة « fintechs » في المغرب.

وبرزت خلال النقاشات التي عرفها اللقاء العديد من الأفكار التي تَوَافَقَ حولها الخبراء المشاركون في الندوة عن بعد، ومنها:

1. تشكل « fintechs » وسيلة لابتکار وتطوير استعمالات جديدة لدى البناء، ولكن أيضا طرقا جديدة لبناء الشراكات بين المقاولات فالحقل الجديد الذي تفتحه هذه التكنولوجيا لا يقتصر على وسائل الأداء وتحويل الأموال فحسب، بل يهم كذلك جوانب أخرى، خاصة التأمين والتمويل؛
2. مكنت مقاولات « fintechs » من الوصول إلى مناطق لم تستطع البنوك أن تطرح فيها خدماتها بشكل فعال. أكيد أن عنصر التكنولوجيا كان أساسيا في تحقيق ذلك، غير أن الاستقلالية والمرونة كانت أيضا مهمة وبشكل أكبر فيما يخص ابشاق أفكار جديدة.

وحاليا، تعمل البنوك جاهدة من أجل تقليل الهوة والالتحاق بالركب، عن طريق الابتكار بمشاركة مع مقاولات « fintechs »، خاصة من خلال حلول « البنك المفتوح ». كما أنها، هي نفسها، أصبحت تت موقع بشكل طبيعي كمقاولات « fintechs » في خدمة الاستعمالات الجديدة لزبنائها؛

3. عرف قطاع « fintechs » المغربي بعض التأخر مقارنة مع بعض البلدان الإفريقية. ويعود ذلك على الخصوص إلى المستوى الجيد للاستثمار في المغرب والأفضلية الكبرى التي يوليهما المستعملون للسيولة النقية في التعاملات. كما أن تغيير عادات الأداء يتم عبر سيورة اجتماعية تتطلب بعض الوقت. لذلك فإن اعتماد حلول التمويلات النقالة من طرف البنوك المغربية الكبرى سيتمكن على الأقل من التأثير الإيجابي على عادات المستعملين؛

4. ترتبط تنمية المنظومة الصناعية لـ « fintechs » بالمغرب برغبة البنوك في تشارك خبرتها، ومهاراتها، وبيانات زبنائهما، إضافة إلى الاتفاقيات التي تبرمها مع المقاولات الناشئة الحاملة للمشاريع المبتكرة. ويعد تقاسم معطيات الزبناء عبر البنك المفتوح حاسما بالنسبة لتطوير القطاع؛

5. أرسى الإطار التنظيمي المغربي نظام ثقة يجعل جميع المستعملين ينضمون إليه. ولم يضع أية قيود خاصة لربح تطور قطاع التكنولوجيا المالية. إلا أنه سيكون من المفيد جدا بالنسبة للقطاع أن يتم أيضا وضع إطار تنظيمي خاص للبنك المفتوح. كما أن تنمية المنظومة الصناعية لـ « fintechs » ستسفيد أيضا من إحداث منصة وحيدة، في إطار تعاون بين الوكالة الوطنية لتقنيات الاتصالات وبنك المغرب، والتي تجمع كل الفاعلين (البنوك، متعهدي الاتصالات، المقاولات الناشئة، إلخ). حيث يُمكن لكل واحد أن يقترح عرضه الخاص من الخدمات التي تدخل في نطاق نشاطه؛

6. للدولة كذلك دور مهم في تسهيل اعتماد الاستعمالات الجديدة، وعلى الخصوص من خلال كونها هي ذاتها مستعملا لها؛

7. يجب أيضا تطوير روح الابتكار وريادة الأعمال والمجازفة لدى الشباب ولدى الأقل شبابا أيضا. فالابتكار لا يقتصر فحسب على اقتراح أفكار جديدة، وإنما أيضا القدرة على « تسويق » تلك الأفكار؛ إيجاد مرشددين، إقناع شركاء، صياغة خطط الأعمال، البحث عن تمويلات وتأمينها، إلخ. كما أن للمغاربة علاقة غير صحية مع الفشل. فهذا الأخير لا يجب أن يعتبر قدرا محظوما، ولكن كجزء من مسلسل التعلم!

8. وأخيرا، نظرا لضيق السوق المغربية، فإن تطوير أبطال وطنيين في مجال « fintechs » يمر بالضرورة عبر التنمية الدولية؛ وهذا يتطلب استثمار الأسواق الأخرى على المستوى الإقليمي، وخاصة الأسواق الإفريقية.

حول معهد صندوق الإيداع والتدبير

يصب معهد صندوق الإيداع والتدبير إلى أن يشكل رافعة لتحويل المعلومة إلى معرفة جديدة مشتركة، والتي يمكن أن تشكل إضافة نوعية وإغناءً لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير، سواء من حيث إدراك المجموعة لمحيطها الاجتماعي والاقتصادي، أم على مستوى ممارستها وسبل اشتغالها. كما يوفر معهد صندوق الإيداع والتدبير فضاء لتفكير من أجل التشجيع على ابتكار مبتكرة وحلول بناء في إطار المساهمة في النقاشات الوطنية الكبرى.

حول برنامج « 212Founders »

هو برنامج مواكبة وتمويل من أجل تسريع تنمية المقاولات الناشئة في المغرب وعلى الصعيد العالمي، قامت بتألوته مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير للاستثمار، التي تشكل الذراع الاستثماري لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير. في إطار استراتيجية الاستثمارية التي تعتمد علىأخذ مساهمات أقلية في قطاعات ومقاولات ذات الإمكانيات التنموية الهائلة، تساهم مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير للاستثمار من خلال ذلك في التحول الهيكلي للاقتصاد المغربي.